الضغط بورقة العلاقات الاقتصادية

والسؤال الان ، وفي ضوء الاوضاع السياسية الجديدة بعد حرب تشرين ، ما هي الخيارات التي بقيت مفتوحة امام النظام الاردني ، لتثبيت موقع قدم سياسي له في الضفة الغربية ؟

صحيح ان النظام الاردني لم يفقد كافة حلفائه السياسيين ونقاط ارتكازه في الضفة الغربية . الا انه من الصحيح ايضا ان العناصر الجديدة في الموقف السياسي داخل الضفة الغربية وخارجها ، قد أضعفت من عرى هذا التحالف وهزت كثيرا من قواعده الثابتة على أرضية هزيمة حزيران ١٩٦٧ . فالشيخ محمد علي الجعبري ، أحد ابرز الحلفاء التقليديين للهاشميين منذ الحاق الضفة بالحكم الاردني ، لم يجد بدا من أخذ عناصر الموقف السياسي العام بعين الاعتبار في كل تصريحاته بعد حرب تشرين . ففي الوقت الذي قال فيه لجريدة « معاريف » الاسرائيلية انه « لا يحق للمنظمات ان تكون المتحدث الوحيد باسم الشعب الفلسطيني كله »(٤١) ، لم يستطع الانسياق وراء خطه التقليدي في تأييد الحكم الاردني تأييدا مطلقا . فبين دعوته الى ان يقرر الفلسطينيون مصيرهم بأنفسهم من خلال « مؤتمر فلسطيني عام يحضره ممثلو الضفة الغربية وممثلو الفلسطينيين في الضفة الشرقية والبلدان العربية » ، وذلك لاختيار « هيئة تمثل الفلسطينيين على المستوى السياسي وفي جميع المسائل المتعلقة بالاراضي المحتلة والقطاع العربي المحتل من مدينة القدس » ، وبين رفضه لان تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي **الوحيد** للشعب الفلسطيني ، يحاول الجعبري الامساك بالعصا من منتصفها ، فاتحا الباب امام المساومة مع جميع الاطراف ذات الصلة المباشرة ، لتحقيق وضع سياسي مشارك من موقع خاص في تقرير المستقبل السياسي للضفة الغربية(٤٢) .

ان محاولة انتزاع رموز البرجوازية الفلسطينية ذات العلاقات المباشرة والقوية مع النظام الاردني ، والمتوقف مستقبلها السياسي على مظلته ودعمه السياسيين ، موقع الشراكة السياسية ، تهدف بالاساس الى تحقيق التوازن بين النزوع الفلسطيني الشديد نحو املاء حق تقرير المصير بحرية واستقلال تامين ، وبين مصالحها مع النظام الاردني ، الذي أمن لها بالخيارات التي طرحها امام الفلسطينيين ، قدرة على المساومة بما يخدم مصالح التحالف السياسي اللاوطني هذا .

اذن، في ضوء النتائج السياسية التي افرزتها حرب تشرين، فان الاجابة على السؤال: ماذا بقي من خيارات مفتوحة امام النظام الاردني في الضفة الغربية ؟ تبين لنا ان مخاطبة المصالح الاقتصادية المباشرة لبرجوازيي الضفة الغربية ، هي أهم ما بقي في يد النظام من خيارات للعمل سياسيا في الضفة الغربية . لذلك نجد ان النظام الاردني ، في فترة ما بعد صدور قرارات قمة الجزائر ، يبدي تركيزا شديدا واهتماما بالغا بالمصالح الاقتصادية للبرجوازية الفلسطينية بالضفة الغربية، في محاولة لوقف حالة التأييد العلنية لقرارات الجزائر من قبل بعض الرموز السياسية لهذه الطبقة ، وللمناورة بورقة العلاقات مع الضفة الغربية في وجه حسم مسألة التمثيل السياسي للفلسطينيين على الصعيد العربي .

فعلى اثر صدور بيانات الهيئة الاسلامية بالقدس والنقابات المهنية بالضفة الغربية المؤيدة لقرارات قمة الجزائر ، ترأس الملك حسين في ديوانه بعمان اجتماع « اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة »(٤٣)، بحضور الامير حسن ورئيس وزرائه زيد الرفاعي ، لمناقشة « الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية »(٤٤). والامر الذي يشير الى دلالة هامة ، هو ان وسائل الاعلام الاردنية قد ذكرت ان الاجتماع قد خصص لمناقشة الاوضاع